



واقع وتحليل عرض النقد وتأثيره بالنمو الاقتصادي –العراق أنموذجاً خلال المدة (2008-2023) دراسة تحليلية

م.د. علي هادي حميد¹ ، م.م. نور صباح فرحان² ، م.م. فاطمة الزهراء علي عبد³

انتساب الباحثين

^{1,2,3} كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوت، العراق، واسط، الكوت، 52001

¹Ali.hadi@alkutcollege.edu.iq

²noorsabahsdf2@gmail.com

³fatmealzeri@gmail.com

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2026

Affiliation of Authors

^{1,2,3} College of Administration and Economics, University of Kut, Iraq, Wasit, Kut, 52001

¹ Ali.hadi@alkutcollege.edu.iq

² noorsabahsdf2@gmail.com

³ fatmealzeri@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: Aug. 2026

المستخلص

تعد السياسة تعد السياسة النقدية من أكثر السياسات الاقتصادية قبولاً في بلدان العالم المتطورة وحتى البلدان النامية لما ما تملكه من أدوات اقتصادية فعالة في التأثير على حركة عجلة التقدم الاقتصادي القومي ومن ثم ارتفاع نموه، لذا يسعى البحث إلى التعرف على ماهية عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع ومن ثم بيان دوره في النمو الاقتصادي والمتمثل في --- الناتج المحلي الإجمالي العراقي دراسة تحليلية، كما يسلط الضوء على أهم الاستنتاجات والتوصيات، وقد خلص البحث على أن عرض النقد ذات تأثير على النمو الاقتصادي، إذ شهد الاقتصاد العراقي توسعاً نقدياً كبيراً مع تقلبات حادة في معدلات النمو، مما يعكس تغيرات في السياسة النقدية واستجابة لبعض الازمات، وأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نما بشكل عام لكن مع فترات ركود حادة، لاسيما خلال الاعوام (2009، 2015، 2023).

الكلمات المفتاحية: الناتج، عرض النقد، النمو

The Reality and Analysis of the Money Supply and its Impact on Economic Growth – Iraq as a Case Study during the Period (2008-2023): An Analytical Study

Dr. Ali Hadi Hamid¹ , Ms. Noor Sabah Farhan² , Ms. Fatima Al-Zahraa Ali Abdul³

Abstract

Monetary policy is one of the most widely accepted economic policies in developed countries and even developing countries, due to its effective economic tools for influencing the movement of the national economic progress wheel and thus increasing its growth, Therefore, this research seeks to identify the nature of the money supply in its narrow and broad senses, and the gross domestic product (GDP), and then to demonstrate its impact on Iraqi economic growth through an analytical study. The research also highlights the most important conclusions and recommendations. The research concluded that the money supply has an impact on economic growth, The Iraqi economy witnessed significant monetary expansion with sharp fluctuations in growth rates, reflecting changes in monetary policy and responses to some crises. The gross domestic product at current prices generally grew, but with periods of sharp recession, particularly during the years (2009, 2015, 2023).

Keywords: output, money supply, growth

المقدمة

يُعدّ عرض النقد من المتغيرات النقدية الأساسية التي تحظى باهتمام بالغ في التحليل الاقتصادي الكلي، لما له من دور محوري في التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي، إذ تمثل الكتلة النقدية الأداة الرئيسة التي تعتمد عليها السلطات النقدية، ولا سيما البنوك المركزية، في توجيه السياسات الاقتصادية وضبط التوازن بين الاستقرار النقدي وتحفيز النمو، ويتجلى أثر عرض النقد من خلال انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على معدلات الاستثمار والاستهلاك، ومستويات الأسعار، وحجم

الانتماء الممنوح للقطاعين العام والخاص. ويفترض الفكر الاقتصادي أن التوسع المدروس في عرض النقد يسهم في تخفيض أسعار الفائدة وتحفيز الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وفرص العمل، وبالتالي دعم معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر الإيجابي يبقى مشروطاً بقدرة الاقتصاد على استيعاب الزيادة النقدية دون التسبب بارتفاع معدلات التضخم أو اختلال التوازنات الاقتصادية. ومن هنا، تبرز أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى لضمان

المبحث الأول: ماهية عرض النقد**أولاً: مفهوم عرض النقد**

يُعرّف عرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد والتي تُستخدم في إجراء المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، إضافة إلى الودائع المصرفية التي تتمتع بدرجات مختلفة من السيولة [1]، ويُعد عرض النقد مؤشراً مهماً لقياس مدى التوسع أو الانكماش النقدي في الاقتصاد، إذ يؤثر في حجم الائتمان المصرفي، ومستوى الإنفاق، والاستثمار، الأمر الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي الكلي [2].

ثانياً: أهمية عرض النقد في الاقتصاد

تكمّن أهمية عرض النقد في كونه أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في مستوى الطلب الكلي، إذ يؤدي التوسع في عرض النقد إلى زيادة القدرة الشرائية، وتحفيز الاستثمار والاستهلاك، مما ينعكس على زيادة الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، فإن الانكماش في عرض النقد قد يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي وظهور حالات الركود [3]، وتزداد أهمية عرض النقد في الاقتصادات النامية، نظراً لاعتمادها الكبير على السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، ولا سيما في ظل ضعف الهياكل الإنتاجية وتقلب الإيرادات، كما هو الحال في الاقتصاد العراقي [4].

ثالثاً: مستويات عرض النقد ودرجة السيولة

يتكوّن عرض النقد من عدة مستويات رئيسية تختلف فيما بينها باختلاف درجة سيولة الأصول النقدية، أي مدى سهولة وسرعة تحويل هذه الأصول إلى وسائل دفع مباشرة دون خسارة تُذكر في قيمتها. ويهدف هذا التقسيم إلى تسهيل تحليل تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي [5].

- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

يشمل هذا المستوى: (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية لدى المصارف التجارية). ويمتاز هذا المستوى بارتفاع درجة السيولة، إذ تستعمل مكوناته مباشرة في إجراء المعاملات الاقتصادية اليومية، مما يجعله أكثر تأثيراً في الطلب الكلي قصير الأجل [6].

- عرض النقد الواسع (M2)

ويتضمن هذا المستوى: (عرض النقد الضيق (M1) + الودائع الادخارية + الودائع لأجل).

وتُعد مكونات هذا المستوى أقل سيولة مقارنة بـ M1، إذ تحتاج إلى وقت أو إجراءات مصرفية لتحويلها إلى نقد متداول، إلا أنها تمثل

توجيه عرض النقد نحو القطاعات الإنتاجية، بما يعزز النمو الحقيقي بدلاً من توليد ضغوط تضخمية، وعليه تأتي دراسة أثر عرض النقد على النمو الاقتصادي كأحد المحاور الرئيسية لفهم ديناميكيات الاقتصاد الكلي، وتحليل فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، ولا سيما في الاقتصادات النامية التي تعاني من تحديات هيكلية ومؤسسية تؤثر في كفاءة انتقال الأثر النقدي.

أهمية البحث

تكمّن أهمية هذا البحث التعرف على ماهية عرض النقد ومن ثم تسليط الضوء للدور الذي يتركه عرض النقد على النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في الأثر السلبي الذي يتركه عرض النقد في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدم توظيفه بالشكل الصحيح.

فرضية البحث

لتجاوز الإشكاليات التي يتضمنها مشكلة البحث، فقد انطلق البحث من فرضية مفادها: (وجود علاقة طردية ما بين عرض النقد والنمو الاقتصادي خلال المدة المدروسة).

هدف البحث

وفقاً لمشكلة البحث، فإن البحث يهدف إلى بيان الأثر الذي يتركه عرض النقد، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرين للمدة المدروسة (2008-2023).

منهج البحث

يقوم هذا البحث على تحليل مدى تأثير عرض النقد على النمو الاقتصادي، إذ تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي (من الكل إلى الجزء)، وبغية التوصل إلى نتائج رصينة تخدم البحث لذا سيتم الاستعانة بأسلوب التحليل الوصفي التحليلي لغرض إثبات فرضية البحث المذكورة آنفاً.

حدود البحث

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

- الحدود الزمنية: (2008-2023).

الفصل الأول: الاستعراض النظري (عرض النقد والنمو الاقتصادي)

- 3- التقدم التكنولوجي الذي يسهم في رفع الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج.
- 4- الاستقرار الاقتصادي والسياسي: الذي يعزز ثقة المستثمرين ويحفز النشاط الاقتصادي.
- 5- السياسات الاقتصادية الكلية: مثل السياسات النقدية والمالية التي تؤثر في الطلب الكلي والاستثمار [13].

وفي الاقتصادات الريعانية، مثل العراق، يتأثر النمو الاقتصادي بشكل كبير بتقلبات الإيرادات النفطية، ما يؤدي إلى تذبذب معدلات النمو من سنة إلى أخرى، حتى في حال زيادة عرض النقد أو توسع الإنفاق الحكومي. ويشير ذلك إلى أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز دور القطاعات غير النفطية [14]، حتى في ظل توسع عرض النقد أو زيادة الإنفاق العام. وهذا يعني أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام لا يعتمد فقط على زيادة السيولة أو الإنفاق، بل يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز دور القطاعات غير النفطية وعليه، فإن تحليل النمو الاقتصادي في هذه الدراسة لا يقتصر على رصد معدلات النمو فقط، بل يركز أيضاً على فهم طبيعة هذا النمو، ومدى استدامته، ومدى ارتباطه بالتغيرات في عرض النقد والسياسات الاقتصادية المتبعة خلال مدة الدراسة

أهمية قياس الناتج المحلي الإجمالي، يستعمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كأهم مؤشر للنمو الاقتصادي لأنه يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويعكس الأداء الفعلي للاقتصاد بعد إزالة أثر التضخم [15].

- النمو الاقتصادي مقابل التنمية الاقتصادية
- النمو الاقتصادي: يركز على الزيادة الكمية في الإنتاج والدخل دون النظر إلى توزيع الدخل أو جودة الحياة [16].
- التنمية الاقتصادية: تشمل تحسينات في التعليم، الصحة، توزيع الدخل، ومستوى المعيشة، وليس مجرد زيادة الناتج [17].

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين العرض النقد والنمو الاقتصادي

أولاً: العلاقة بين العرض النقد والنمو الاقتصادي

جزءاً مهماً من الكتلة النقدية المؤثرة في النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل [7].

رابعاً: دور تقسيم عرض النقد في التحليل الاقتصادي

يساعد تقسيم عرض النقد إلى مستويات متعددة في تمكين الباحثين وصانعي السياسات من تحليل طبيعة السيولة المتاحة في الاقتصاد، وقياس مدى التوسع أو الانكماش النقدي، فضلاً عن تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الاقتصادية [8]، كما يسهم هذا التقسيم في تفسير العلاقة بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم والنمو الاقتصادي، ولا سيما في الاقتصادات التي تشهد تقلبات اقتصادية ونقدية متكررة [9].

خامساً: عرض النقد في إطار الاقتصاد العراقي

البنك المركزي العراقي يعتمد على إدارة عرض النقد بوصفه أداة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي، وقد شهد عرض النقد توسعاً ملحوظاً بعد عام 2003 نتيجة زيادة الإنفاق العام وارتفاع الإيرادات النفطية، الأمر الذي تطلب تبني سياسات نقدية تهدف إلى ضبط السيولة والحد من الآثار التضخمية (البنك المركزي العراقي، 2022)

المبحث الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي أحد أبرز المؤشرات التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي لأي دولة، ويُقصد به الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، بما يعكس توسع القدرة الإنتاجية للاقتصاد وقدرته على توليد السلع والخدمات [10]، كما أن النمو الاقتصادي لا يقتصر على الزيادة الكمية في الناتج، بل يشمل التحسن النوعي في كفاءة استخدام الموارد ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج، ويُرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بمستوى رفاهية المجتمع.

إذ ينعكس ارتفاع الناتج الحقيقي على متوسط دخل الفرد، ويحسن مستويات المعيشة، ويخلق فرص عمل جديدة، ويساهم في تقليل معدلات الفقر والبطالة [11]، وبالرغم من أن النمو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يمثل كامل مفهوم التنمية، الذي يشمل أيضاً الجوانب الاجتماعية والمؤسسية والبشرية ويتأثر النمو الاقتصادي بعدد من العوامل الأساسية، من أهمها:-

- 1- تراكم رأس المال المادي: من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية [12].
- 2- تنمية رأس المال البشري: عبر التعليم والتدريب ورفع كفاءة القوى العاملة.

يدعم النمو الاقتصادي [23]، بعبارة أخرى تلعب السيولة النقدية دوراً مهماً في تحفيز النشاط الاقتصادي خاصة في حالات الركود.

2- نظرية كمية النقود

تعتمد هذه النظرية على المعادلة الشهيرة:

$$M \times V = P \times Y \quad (1)$$

حيث M = العرض النقدي، V = سرعة دوران النقود، P = المستوى العام للأسعار، و Y = الناتج الحقيقي. وفقاً لهذه النظرية، فإن زيادة العرض النقدي قد ترفع الناتج الحقيقي إذا كان الاقتصاد يمتلك طاقة إنتاجية غير مستغلة، أما إذا كان الاقتصاد يعمل بطاقة كاملة، فإن زيادة النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار [24].

3- النموذج التمويلي والنمو

تشير الدراسات الحديثة إلى أن توسع القطاع المالي وزيادة العرض النقدي يسهلان تمويل الاستثمار في رأس المال والبنية التحتية، مما يدعم النمو الاقتصادي الهيكلي [25]، أي أن النقد ليس مجرد وسيط للتبادل، بل عامل تمويلي يمكن أن يحفز النمو من خلال توجيه الموارد بكفاءة نحو الإنتاج.

ثالثاً: الآليات النظرية لتأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي

- 1- تكلفة الائتمان: زيادة العرض النقدي تخفف أسعار الفائدة، ما يزيد من الاستثمار والنشاط الاقتصادي [26].
- 2- السيولة والثقة: توفر النقود سيولة كافية يعزز الثقة في النظام المالي ويحفز الشركات على التوسع [27].
- 3- الطلب الكلي: زيادة النقود تزيد القدرة الشرائية للقطاعين العام والخاص، ما يحفز الإنتاج والتوظيف [28].

الفصل الثاني: واقع تحليل عرض النقد وأثره بالنمو الاقتصادي للمدة (2008-2023)

أولاً:- واقع وتحليل عرض النقد: من خلال الجدول (1) والجدول (2) يمثل بيانات سنوية من عام (2008 إلى 2023) عرض النقد بالمعنى الضيق ($M1$) ومعدلات نموها، وعرض النقد بالمعنى الواسع ($M2$) ومعدلات نموها ونسبة عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إذ أُنسجت البيانات المذكورة خلال المدة المدروسة بالتذبذب ما بين الارتفاع المتزايد مع انخفاض واضح خلال عامي (2014) و(2015)، ومن خلال الجدول نفسه نلاحظ ارتفاع عرض النقد بالمعنى الضيق ($M1$) خلال المدة (2008-2013) محققاً معدل

تُعد العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية في الفكر الاقتصادي، حيث اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير طبيعة هذه العلاقة وحدود تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي الحقيقي. ويعكس هذا الاختلاف فروقات في الافتراضات المتعلقة بسلوك الأفراد، ومرونة الأسعار والأجور، وطبيعة الأسواق، والظروف الهيكلية للاقتصاد [18]، وترى بعض النظريات أن زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج الحقيقي على المدى القصير، وذلك عبر رفع السيولة في الاقتصاد، وتسهيل الوصول إلى الائتمان، وتشجيع الاستثمار والإنفاق. ففي هذه الحالة، يؤدي التوسع النقدي إلى خفض أسعار الفائدة، مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات، ويؤدي بدوره إلى رفع الإنتاج والتشغيل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي [19]، أما في الأجل الطويل، فهناك مدارس اقتصادية ترى أن تأثير التوسع النقدي على النمو يكون محدوداً، إذ ينصرف الأثر الرئيس إلى المتغيرات الاسمية، مثل المستوى العام للأسعار، دون تحقيق زيادة مستدامة في الناتج الحقيقي. وفقاً لهذا التوجه، فإن أي توسع في عرض النقد إذا لم يصاحبه نمو في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، يؤدي أساساً إلى ضغوط تضخمية بدلاً من تعزيز النمو الحقيقي [20]، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قوة العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي تتأثر بعدة عوامل، أهمها:

- 1- درجة تطور النظام المالي والمصرفي، حيث يزيد من فعالية السياسات النقدية في توجيه السيولة نحو الاستثمار [21].
- 2- كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية، أي مدى قدرة التوسع النقدي لتأثير في أسعار الفائدة والاستثمار والاستهلاك.
- 3- استقرار الاقتصاد الكلي، حيث يؤدي الاستقرار السياسي والمالي إلى تعزيز أثر السياسات النقدية على النشاط الاقتصادي.
- 4- هيكل الاقتصاد، أي مدى تنوع القاعدة الإنتاجية أو الاعتماد على قطاع واحد، حيث أن الاقتصادات الريعية أو أحادية القطاع قد يكون فيها تأثير التوسع النقدي [22].

ثانياً: الأسس النظرية للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي

1- النظرية الكينزية

تشير النظرية الكينزية إلى أن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يحفز الاستثمار والإنفاق على المشاريع الإنتاجية، فيرتفع الطلب الكلي وبالتالي يزداد الناتج والإنتاجية، مما

بالمقابل نلاحظ ارتفاع بالمعنى الواسع (M2) خلال المدة (2008- 2014) ثم أنخفض عام (2015) نحو (82.6) ترليون دينار وبمعدل نمو سالب نحو (8.9-%)، بعد أن كان عام (2014) يبلغ (90.7) ترليون دينار، ويعزو سبب ذلك إلى انخفاض رصيد صافي الموجودات الأجنبية على أثر التراجع الحاصل في العوائد النفطية [31] ، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى حجم عالي عام (2023) نحو (81.01) ترليون دينار.

وبمعدل نمو بلغ (7.54-%)، وترجع إلى سياسة نقدية توسعية على المدى الطويل، لتحفيز النمو الاقتصادي ومواجهة الأزمات، وهو يفوق الناتج المحلي الإجمالي GDP مما يعني أن نمو عرض النقد يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDB)، وهذا يعني أن هناك خطر تضخمي أو ضعف في كفاءة توظيف الموارد النقدية والتي تعكس وجود خلل في تطبيق السياسة النقدية المعنية وينسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (54.8-%). وكما موضح بالجدول (1) والجدول (2)

نمو عالي عام (2010) نحو (38.3-%) ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع العملة خارج المصارف خلال هذا العام بنسبة (11.8-%) مقارنةً بالعام السابق (2009) وبنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (30.0-%)، وكذلك بسبب ارتفاع الودائع الجارية، والتي بلغت نسبته ارتفاعها نحو (75.7-%) قياساً بعام (2009) [29]، في حين نلاحظ تباطؤ خلال عامي (2014- 2015)، فقد تراجع عرض النقد (M1) من (1.49-%) إلى (11.1-%) تزامناً مع انهيار الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى (191.7) ترليون دينار، ويعزو سبب ذلك إلى تراجع معظم نشاطات الفعاليات الاقتصادية نتيجة انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (-) (16.5) والعملة خارج المصارف بنسبة (3.4-%) مقارنةً بالعام السابق [30] ، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى حجم مرتفع عام (2023) نحو (60.31) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ نحو (9.41-%) مما يعني إلى وجود تأثير إيجابي للتوسع النقدي على النشاط الاقتصادي وبنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (48.5-%).

جدول (1) : يبين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية- ترليون دينار) (2008- 2023)

السنوات	عرض النقد الضيق (M1)	معدل النمو السنوي	عرض النقد الواسع (M2)	معدل النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي
2008	28.2	-	34.9	-	155.6	-
2009	37.3	32.3%	45.4	30.1%	139.3	10.7%
2010	51.6	38.3%	60.4	33.0%	171.9	9.4%
2011	62.6	21.3%	72.3	19.7%	211.3	22.9%
2012	63.7	6.27%	75.4	4.28%	251.9	19.2%
2013	73.8	15.8%	87.7	16.3%	267.4	6.15%
2014	72.7	-1.49%	90.7	3.4%	258.9	-3.1%
2015	65.4	-11.1%	82.6	-8.9%	191.7	-25.9%
2016	70.7	7.49%	88.1	6.65%	203.9	6.3%
2017	71.2	0.70%	89.4	1.47%	226.0	108.3%
2018	77.8	9.26%	95.4	6.71%	254.8	12.7%
2019	86.8	11.56%	103.4	8.38%	262.9	3.17%

2020	103.4	%19.12	119.9	%15.9	219.8	%-16.3
2021	119.9	%15.9	139.9	%16.6	301.4	%37.1
2022	146.5	%22.1	168.3	%20.3	415.6	%37.8
2023	160.3	%9.41	181.0	%7.54	330.0	%-20.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2008-2023).

جدول (2) نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي (2008-2023)

السنوات	نسبة عرض النقد الضيق (M1) إلى GDP	عرض النقد الواسع (M2) إلى GDP
2008	%18.12	%22.4
2009	%26.7	%32.5
2010	%30.0	%35.1
2011	%29.6	%34.2
2012	%25.2	%29.9
2013	%27.5	%32.7
2014	%28.0	%35.0
2015	%34.1	%43.0
2016	%34.6	%43.2
2017	%31.5	%39.5
2018	%30.5	%37.4
2019	%33.0	%39.3
2020	%47.0	%54.5
2021	%39.7	%46.4
2022	%35.2	%40.4
2023	%48.5	%54.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:-

- بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2008-2023).

الاستنتاجات

1- أظهرت النتائج وجود علاقة ما بين عرض النقد والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة لم تكن واضحة في بعض السنوات ، ومن ثم نقبل جزء من الفرضية التي اعتمدها الباحث.

- [8] Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets Pearson.
- [9] Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development. Pearson.
- [10] Samuelson & Nordhaus 2018.
- [11] Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson.
- [12] Blanchard & Johnson, 2013.
- [13] Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. American Economic Review.
- [14] World Bank (2022). Iraq Economic Monitor.
- [15] RBA, 2023; Britannica, 2023.
- [16] NSFX, 2023.
- [17] Mathqafy, 2023.
- [18] Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson.
- [19] Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. American Economic Review.
- [20] Keynes, 1936.
- [21] Blanchard & Johnson, 2013.
- [22] Al-Khafaji, 2020.
- [23] Samuelson & Nordhaus, 2010.
- [24] Friedman & Schwartz, 1963.
- [25] King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance and Growth. Quarterly Journal of Economics.
- [27] Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson.
- [27] Blanchard & Johnson, 2017.
- [28] Samuelson & Nordhaus, 2010.
- [29] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010.
- [30] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015.

- 2- الكتلة النقدية المتزايدة لا تعكس تحسن في الوضع الاقتصادي.
- 3- شهد الاقتصاد العراقي توسعاً نقدياً كبيراً مع تقلبات حادة في معدلات النمو، مما يعكس تغيرات في السياسة النقدية واستجابة لبعض الازمات، وأن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية نما بشكل عام لكن مع فترات ركود حادة، لاسيما خلال الاعوام.
- 4- ارتفاع عرض النقد بشكل كبير يشير إلى مخاطر تضخمية، مما يستدعي تشديد السياسات النقدية عند الحاجة.

التوصيات

- 1- ينبغي دراسة ما إذا كان التوسع في عرض النقد يمثل استثمارات حقيقية ونمو اقتصادي أم أنه مجرد زيادة في الكتلة النقدية (عرض النقد)، وهذا التركيز في دراسة كفاءة السيولة النقدية.
- 2- يتطلب التنسيق التام ما بين السياسة النقدية التوسعية مع السياسة المالية وذلك لمعالجة مشكلة الاثر السلبي الذي يتركه عرض النقد في النمو الاقتصادي، في الأمد القصير والطويل.

المصادر

- [1] Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking and Financial Markets. Pearson.
- [2] Jhingan, M. L. (2011). Monetary Economics. Vrinda Publications.
- [3] Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2018). Economics. McGraw-Hill.
- [4] Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development. Pearson.
- [5] Jhingan, M. L. (2011). Monetary Economics. Vrinda Publications.
- [6] Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development. Pearson.
- [7] Jhingan, M. L. (2011). Monetary Economics. Vrinda Publications.

[31] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء
والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015.